



المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية - القاهرة  
THE REGIONAL CENTER FOR STRATEGIC STUDIES - CAIRO

**الانكشاف المتبادل:**

# **تأثير الأبعاد الداخلية لقضايا العمالة على العلاقات العربية- العربية**

**د. أيمن زكريا**

الجمعية المصرية لدراسات الهجرة

**(\*) ورقة مقدمة لندوة المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، حول تأثيرات**

**العمالة العربية في العلاقات العربية العربية، مايو ٢٠١٤**

لم يعد تدفق العمالة عبر المنطقة العربية قضيةً داخليةً ترتبط بالتنمية الاقتصادية والتوازن الديموغرافي والاستقرار السياسي والأمني للدول المستقبلية للعمالة، أو تمثل استغناءً عن فائض السكان وتدفع التحويلات المالية للدول المرسلّة للعمالة؛ بل باتت تمثل إشكاليةً مركزيةً في العلاقات العربية العربية، لا سيما بين الدول المرسلّة والدول المستقبلية للعمالة، في ظل انحسار الحدود الفاصلة بين النطاقات الداخلية والإقليمية، وهو ما برز جلياً في مرحلة ما بعد الثورات العربية التي أدت إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية، وتعثر الانتقال السياسي في مصر وتونس، وتفجّر الصراعات الأهلية في سوريا واليمن، وسيطرة الميليشيات المسلحة على مناطق داخل الدولة، كما هو الوضع في ليبيا، فضلاً عن تصاعد وتيرة الاحتجاجات عبر الدول، بحيث اتسع نطاق الدول الطاردة للعمالة، وتصاعدت وتيرة التدفقات العمالية عبر الحدود، فضلاً عن تنامي النعرات الطائفية وتزايد الاهتمام بالشأن السياسي على حساب الجانب الاقتصادي، وفشل الحكومات الانتقالية في التعامل مع الملف الاقتصادي، وضعف قدرتها على التعاطي مع مشكلات أسواق العمل؛ ما أدى إلى تزايد وتيرة الاحتجاجات والإضرابات العمالية.

في إطار هذا السياق، تطرح هذه الورقة عدة تساؤلات جوهرية تتعلق بآثار تدفقات العمالة في العلاقات البينية العربية، وأسباب الارتباط بين إشكاليات العمالة وتوتر العلاقات العربية العربية، ومدى كفاءة سياسات الدول في احتواء تلك التداعيات، فضلاً عن الآثار الآنية وقصيرة المدى للانتفاضات العربية على حركة العمالة وأسواق العمل، وكذلك السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور هذه الظاهرة، وبعض التوصيات الكفيلة باحتواء بعض آثار تلك التداعيات.

## الوضع قبل اندلاع الانتفاضات العربية:

طبقاً لبيانات الأمم المتحدة، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين في المنطقة العربية من ٢٨,٨ مليون نسمة عام ٢٠١٠ إلى ٣٠,٣ مليون نسمة عام ٢٠١٣. وقد بلغت الهجرة البينية العربية ١٠,٩ ملايين نسمة عام ٢٠١٠؛ ما يمثل ٣٧,٨% من إجمالي المهاجرين، ثم ارتفعت لتصل إلى ١١,٤ مليون نسمة عام ٢٠١٣؛ ما يمثل ٣٧,٦% من إجمالي المهاجرين في العالم العربي<sup>(١)</sup>. وتوضح تلك الأرقام أن الهجرة العربية، في مجملها، لم

<sup>1</sup> – United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

تتأثر بالتغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة. وربما يُعزى ذلك إلى أن الثورات العربية لم تُحدث بعد تغييراً كبيراً في بنية الاقتصاد العربي، خاصةً أن الاقتصادات العربية، خاصةً الخليجية التي تستقطب القدر الأكبر من العمالة، لم تتأثر بتلك التغيرات، إلا أنه يمكن إرجاع ذلك إلى أن الاعتماد على نقطتين زمنيتين تخفيان دائماً تفاصيل ما قد يحدث خلال الفترة البينية. أضف إلى ذلك أن التقديرات الوطنية للمهاجرين تختلف اختلافاً كبيراً عن تقديرات الأمم المتحدة؛ فعلى سبيل المثال، يُقدَّر عدد المهاجرين الدوليين من مصر بـ ٣,٥ ملايين، فيما تصل تقديرات وزارة الخارجية المصرية للمصريين بالخارج إلى ٨ ملايين.

بالإضافة إلى ذلك، نعاني من شح البيانات الخاصة بالهجرة في المنطقة العربية عامةً؛ ما يضطرنا إلى الاعتماد على البيانات الدولية التي تختلف اختلافاً كبيراً - في كثير من الأحيان - عن بعض التقديرات الوطنية المتاحة، كما أن الفصل بين هجرة العمل والهجرة القسرية في الحالة العربية يعد عملية بالغة الصعوبة مع استمرار التدفقات العابرة للحدود، كالحالة السورية على سبيل المثال، وتشابك وتعقيد الفصل بين هاتين الفئتين في ظل الظروف الراهنة.

وربما يعكس توزيع غير المواطنين في المملكة العربية السعودية، باعتبارها أكبر مستقبل لهجرة العمل في العالم العربي، نمط العمالة الوافدة في بلدان الخليج العربي التي تعد بدورها من أهم المناطق الجاذبة لهجرة العمل في العالم، كما هو موضح في الجدول رقم ١ أدناه؛ إذ يمكن ملاحظة أن أكبر الدول المرسلة للعمالة إلى المملكة العربية السعودية، باستثناء مصر، هي دول غير عربية؛ حيث تحتل الهند المرتبة الأولى في عداد الدول المرسلة، تليها باكستان وبنجلاديش. نلاحظ أيضاً أن نسبة غير السعوديين من الجنسيات العربية لا تتجاوز ٣٠% من إجمالي غير المواطنين في المملكة العربية السعودية.

قبل اندلاع الانتفاضات العربية، كانت العوامل الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في تدفقات العمالة من وإلى المنطقة العربية، فيما كانت العوامل السياسية تلعب دوراً محدوداً في توجيه تلك التدفقات. فعلى الرغم من ارتفاع مشاركة العمالة الوافدة من خارج المنطقة العربية، وانخفاض نسبة مشاركة العمالة العربية، حيث كانت العمالة العربية في الخليج تمثل النسبة الغالبة من إجمالي العمالة الوافدة في سبعينيات القرن العشرين؛ حيث كانت تمثل ٧٢% من إجمالي العمالة الوافدة المنخفضت حالياً

لتصل إلى حوالي ٢٠٪ - فإن ذلك الانخفاض لم يكن بسبب سياسات تقييدية تجاه العمالة العربية، بل كان نتيجة لإتمام استكمال البنى التحتية للدول الناشئة في ذلك الوقت، وحاجتها إلى العمالة العربية لتطوير الهياكل الإدارية لتلك الدول؛ حيث كان الموظف الرئيسي هو القطاع الحكومي والقطاع العام، كما أن ذلك يرجع أيضاً إلى التوسع الاقتصادي في تلك البلدان، وتنامي دور القطاع الخاص الذي يعمل طبقاً للقواعد الاقتصادية لنظام السوق الحر الذي يسعى إلى الحصول على العمالة الرخيصة لزيادة التنافسية وخفض تكاليف الإنتاج، والذي وجد ضالته في العمالة الوافدة من بلدان جنوب آسيا وجنوب شرقها منخفضة التكاليف. أضف إلى ذلك برامج توظيف الوظائف وتفضيل المواطنين الخليجيين الوظائف الحكومية، وعزوف نسبة كبيرة منهم عن العمل أُجْرَاء في القطاع الخاص.

في السياق ذاته، لا يمكن النظر إلى برامج توظيف الوظائف في بلدان الخليج على أنها موجهة توجيهاً سياسياً؛ حيث تسعى تلك الدول إلى تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة كسياسة عامة لتلك الدول بهدف تنظيم أسواق العمل بها، والقضاء على سوق التأشيرات وظاهرة العمالة السائبة. وتطبق تلك الدول برامج عديدة لتوظيف العمالة، مثل برامج السعودة والقطرنة وغيرها، وإن كان النجاح الذي حققته تلك السياسات لم يكن بالقدر الكافي لضبط أسواق العمل في تلك البلدان؛ نظراً إلى ميل العمالة الوطنية إلى العمل في القطاع الحكومي ذي الحوافز المجزية؛ ما أدى إلى تقلص فرص العمالة الوافدة في هذا القطاع.

المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية - القاهرة  
THE REGIONAL CENTER FOR STRATEGIC STUDIES - CAIRO

## جدول رقم ١

### المهاجرون الدوليون في المملكة العربية السعودية طبقاً للجنسية، ٢٠١٣

النسبة المئوية	العدد	أهم الدول المرسلّة
19.4	1 761 857	الهند
14.6	1 319 607	باكستان
14.4	1 309 004	بنجلاديش
14.3	1 298 388	مصر
11.4	1 028 802	الفلبين
5.1	461 042	اليمن
4.2	379 632	إندونيسيا
2.6	234 564	السودان
1.9	168 827	الأردن
1.6	147 032	سريلانكا
1.5	139 437	سوريا
1.5	134 184	الكويت
1.3	120 161	فلسطين
1.1	101 310	تركيا
0.6	57 098	لبنان
0.4	39 834	إريتريا
0.4	35 535	الولايات المتحدة الأمريكية
0.3	31 361	المملكة المتحدة
0.3	28 883	جنوب السودان
0.3	28 048	إثيوبيا
0.3	26 708	الصومال

النسبة المئوية	العدد	أهم الدول المرسله
0.3	23 077	تايلاند
0.2	20 174	المغرب
0.2	17 918	نيبال
0.2	16 883	أفغانستان
0.2	14 678	نيجيريا
0.1	12 163	تونس
0.1	11 007	تشاد
1.0	93 219	بلدان أخرى
100	9 060 433	الإجمالي

**المصدر:** الأمم المتحدة (٢٠١٣) اتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة

المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

إذا انتقلنا إلى الحالة الليبية قبل انتشار الفوضى، نجد أن الدولة الليبية تحت حكم معمر القذافي لم تكن لها سياسة واضحة بشأن العمالة الوافدة. ونظراً إلى توجهات الدولة الليبية في ذلك الوقت فقد تركت الباب مفتوحاً على مصراعيه للعمالة الوافدة من مصر وتونس وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وبذلك استقطبت فائض العمالة شبه الماهرة الوافدة من تلك البلدان.

الأردن قبل اندلاع الانتفاضات العربية لم تكن أفضل حالاً من ليبيا، لكنها كدولة مستقبلية ومرسلة في وقت واحد، فقد ارتضت استقبال العمالة شبه الماهرة من مصر وسوريا وبعض بلدان جنوب آسيا وجنوب شرقها، في مقابل إرسال العمالة الماهرة إلى بلدان الخليج والاستفادة بفارق التحويلات، إلا

أن تلك السياسة سوف تؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني على المدى القريب، نتيجة هجرة الكفاءات<sup>(٢)</sup>.

على الرغم من هشاشة بنية الاقتصاد اللبناني، فإنه على الرغم من وجود نحو نصف مليون لاجئ فلسطيني ممنوعين من العمل في القطاع الحكومي، مثلت لبنان مقصدًا رئيسيًا للعمالة السورية شبه الماهرة؛ حيث كانوا يتمتعون بحماية سياسية في ظل هيمنة سورية على الشأن السياسي اللبناني حتى انسحاب القوات السورية من لبنان عام ٢٠٠٥، إلا أن الطلب على العمالة السورية، خاصةً في قطاع الخدمات، استمر بعد ٢٠٠٥. منذ بداية القرن العشرين أصبح لبنان أيضًا مقصدًا للعمالة المصرية شبه الماهرة للعمل في قطاع الخدمات، إلا أن عدد المصريين في لبنان يعد ضئيلاً إذا ما قورن بالفلسطينيين أو السوريين.

### **الوضع بعد اندلاع الانتفاضات العربية:**

لا شك أن ثورات الربيع العربي قد أثرت إلى حد كبير في طبيعة التحركات السكانية في المنطقة العربية، خاصةً تحركات العمالة العربية، وأدت إلى تدفقات كبيرة عابرة للحدود، كما هو الحال في سوريا؛ ما أدى إلى اختلاط أوراق المجال الاقتصادي المعني بأسواق العمل بالمجال السياسي. وقد تمثل ذلك في عودة العمالة العربية وغير العربية من ليبيا، وكذلك مقاومة التوجهات "الثورية"، والتخوف من انتقال "المد الثوري" عبر الجاليات المغتربة المقيمة ببلدان الخليج العربي القادمة من مناطق الصراع. أضف إلى ذلك ضعف قدرة الحكومات الانتقالية ومؤسساتها على التعامل مع ملفات هجرة العمالة وتنظيم سوق العمل، في ظل تزايد الاهتمام بالشأن السياسي. وقد أدى اندلاع الانتفاضات العربية إلى تنامي العديد من الظواهر السلبية نرصد بعضها في النقاط التالية:

<sup>٢</sup> - أيمن زهري ولبنى عصام عزلم، محررون (٢٠١٤) التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة والتنمية، جامعة الدول العربية، القاهرة.



## موجات كثيفة عابرة للحدود الدولية:

أدى اندلاع الانتفاضات العربية إلى إحداث موجات كثيفة عابرة للحدود الدولية، خاصةً من ليبيا وسوريا؛ ففي ليبيا أدى الانهيار الأمني الذي بدأ في فبراير ٢٠١١ إلى نزوح مئات الآلاف من الوافدين عبر الحدود الدولية باتجاه مصر وتونس<sup>(٣)</sup>. وحظيت مصر بالنصيب الأكبر من هؤلاء النازحين. وتدخلت هيئات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للاجئين، في محاولة لإجلاء رعايا الدول الأخرى. وأقيمت معسكرات لهؤلاء الفارين قرب الحدود مع ليبيا في كل من مصر وتونس وداخل الحدود الليبية أيضاً. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة عن حجم العائدين من ليبيا، يقدر عدد العائدين المصريين بين ١٦٠ و٨٠٠ ألف عائد. ولا شك أن عودة المصريين من ليبيا قد أثرت بالسلب في الاقتصاد المصري وسوق العمل؛ نظراً إلى الدور الذي لعبته ليبيا كمفيض للعمالة غير الماهرة من مصر. وعلى الرغم من الأوضاع السياسية والأمنية المتوترة في ليبيا، فإن تيار الهجرة من مصر إلى ليبيا لم ينقطع، سواء بالطرق المشروعة - يشهد على ذلك مئات التأشيرات التي تصدر يومياً من السفارة المصرية في القاهرة- أو بالطرق غير المشروعة بالتسلل عبر الحدود الدولية.

ربما لا يختلف الوضع كثيراً فيما يخص سوريا، إلا في فرار السوريين أنفسهم إلى دول الجوار؛ فقد أدت حالة الارتباك الأمني في سوريا إلى فرار أعداد كثيفة من المواطنين إلى دول الجوار، ناهيك عن النزوح الداخلي. وتقع في صدارة الدول المتأثرة بتلك الموجات عابرة الحدود الأردن ولبنان؛ فقد أدت عمليات عبور الحدود باتجاه الأردن إلى التسبب في كارثة إنسانية لتلك الدولة شحيحة الموارد التي لا تزال تطلب الغوث الدولي بمواجهة تلك الكارثة<sup>(٤)</sup>. وعلى الرغم من استجابة العديد من المنظمات الدولية -وعلى رأسها المفوضية السامية للاجئين بالأمم المتحدة- بإنشاء معسكرات لإيواء اللاجئين السوريين، فإن كثافة

<sup>3</sup> - Abdelfattah, D. (2011) "Impact of Arab revolts on Migration," *CARIM Analytic and Synthetic Notes 2011/68*, Socio-political Module, European University Institute, Florence.

<sup>4</sup> - Center for Middle Eastern Strategic Studies (2014) "The Situation of Syrian Refugees in Neighboring Countries: Findings, Conclusions and Recommendations," Center for Middle Eastern Strategic Studies, Ankara.



ووتيرة النزوح باتجاه الأردن، ومزاحمة العمالة السورية للعمالة الأردنية في سوق العمل؛ قد ارتفعت وأدت من ثم إلى حدوث العديد من المشكلات بين المواطنين واللاجئين، في ظل سوق عمل محدودة، وخلل ديموغرافي متزايد قد يجعل الأردنيين أقلية في بلدهم، كما هو الحال في معظم بلدان الخليج.

### **تنامي النعرات الطائفية والاستهداف العرقي والمذهبي:**

أدت الانتفاضات العربية إلى تنامي النعرات الطائفية والاستهداف العرقي والمذهبي للعمالة العربية في العديد من البلدان؛ فعلى سبيل المثال واجهت العمالة المصرية في ليبيا العديد من المشكلات المرتبطة بالقتل على الهوية، مثل مقتل العديد من المسيحيين المصريين بأيدي الميليشيات المسلحة التي تنتمي إلى التيارات السلفية، خاصةً في المنطقة الشرقية، وكذلك احتجاز مواطنين مصريين لمقايسة محتجزين لبيبين في مصر بهم. يتبين ذلك أيضاً من الصراع الذي تحول إلى صراع مذهبي بعد تدخل حزب الله اللبناني في الأحداث التي تشهدها سوريا والصراعات بين السنة والشيعة في طرابلس التي تزامنت مع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى لبنان.

### **التضييق على العمالة الوافدة:**

مع تأكيد حق كل دولة في ضبط الأطر الحاكمة لسوق العمل بها، فإن توقيت تطبيق تلك الأطر، خاصةً في المملكة العربية السعودية، ارتبط إلى حد كبير بالتغيرات السياسية التي شهدتها مصر واليمن؛ فقد واجهت العمالة المصرية خلال حكم الإخوان المسلمين ضغوطاً متصاعدةً في ظل توتر العلاقات المصرية بدولة الإمارات والسعودية وليبيا والأردن. أضف إلى ذلك التخوف من عودة العمالة المصرية في قطر بعد تبني قطر توجهات سياسية مناهضة للدولة المصرية بعد إزاحة حكم الإخوان، وما يمكن أن يحدثه ذلك من ضغط متزايد على سوق العمل في مصر.

## تزايد الاهتمام بالشأن السياسي على حساب الشأن الاقتصادي:

أدى تزايد الاهتمام بالشأن السياسي إلى إهمال الشأن الاقتصادي، فلم يعد بالإمكان مطالبة الحكومات الانتقالية بالاهتمام بأسواق العمل والتدريب وحماية العمالة المهاجرة. أضف إلى ذلك تنامي الاعتصامات العمالية، وتعطل العمل والإنتاج في الداخل، ناهيك عن انحسار الاهتمام بالتدريب وتأهيل العمالة الراغبة في الهجرة، وضعف السيطرة على الحدود الذي أدى إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

## تنامي الخوف من الأجانب:

أدت الانتفاضات العربية وما صاحبها من نمو النعرات الطائفية وإحياء الولاءات تحت الوطنية Subnational وفوق الوطنية Supranational، واختراق الجماعات الإرهابية للعديد من الدول؛ إلى تنامي التهديدات الثقافية والاجتماعية للدول المستقبلية للعمالة ذات المذاهب والإتنيات المختلفة، خاصةً التي يمكن أن ترتبط بتنظيمات إرهابية قد تؤدي إلى خلخلة النسيج الثقافي والمجتمعي لتلك البلدان، ونقل ثقافات وتوجهات سياسية مختلفة. والأهم من ذلك تصدير "الثورة" إلى تلك البلدان.

## رؤية مستقبلية:

على الرغم من حتمية الحراك البشري في المنطقة العربية كأحد المتطلبات الاقتصادية لسد حاجة سوق العمل فيما يتعلق بتوفير العمالة اللازمة للعملية الاقتصادية؛ يأتي دائماً رد فعل صانعي السياسات متأخراً خطوة أو ربما خطوات عديدة في التعامل مع هذه القضية؛ فعلى الرغم من أن اقتصادات الخليج لا تستطيع أن تستغني عن العمالة الوافدة في المنظور القريب، وربما البعيد أيضاً، في ظل الرغبة الجارحة في التوسع الاقتصادي والعجز الديموغرافي، فإن لعبة خلط الأوراق وعدم الاعتراف بأن الاقتصاد في النهاية هو الذي يحدد تيارات الهجرة لا تزال مستمرة. وفي هذا الصدد يمكننا طرح التوصيات التالية:

## ❖ فك الاشتباك بتن الاقتصاد والسياسة:

إن المعطيات الحالية والمستقبلية تحتم على الساسة الرضوخ للمتطلبات الاقتصادية لبلدانهم. وبدلاً من التلويح بورقة العملة الوافدة، كما هو الحال في دول الخليج، كعامل ضغط سياسي، يجب على تلك البلدان أن تضع السبل الكفيلة بتنظيم سوق العمل بها وحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم والمصادقة على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الكفيلة بحماية حقوق العمال. يتحتم على البلدان العربية أيضاً دعم فرص التعاون العربي في مجال العمالة بعيداً عن الخلافات السياسية.

## ❖ زيادة القدرة التنافسية للعمالة الوطنية:

على الرغم من أن الاهتمام بالشأن السياسي لم يدع مجالاً كافياً للحديث عن دعم القدرة التنافسية للعمالة الوطنية وفتح أسواق جديدة بالخارج تستوعب قدرًا من العمالة الوطنية؛ قد يسهم في خفض معدلات البطالة ويرفع العوائد الاقتصادية المتمثلة في تحويلات المهاجرين - فإن الحد من البطالة وتأهيل العمالة الوطنية قد يسهم في الاستقرار السياسي للدول على المدى البعيد؛ لذلك يجب على البلدان المصدرة للعمالة العمل على الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للعمالة الوطنية في الداخل والخارج، والعمل على فتح أسواق جديدة؛ حتى لا تكون عرضة للتقلبات السياسية، وكذلك إعادة النظر في الأطر المنظمة لهجرة العمالة؛ من أجل إدارة أفضل للقوى العاملة في الداخل بالإضافة إلى القوى العاملة المهاجرة؛ بغية تعظيم فوائد الهجرة لصالح التنمية وتقليل مخاطرها.

---

<sup>5</sup> Zohry, A. (2010) "International Migration between Political Propaganda and the Economy," The Forum, Fall 2010, International Affairs Forum, Pp: 28-30.

## ❖ دعم دور منظمات المجتمع المدني في حماية المهاجرين:

على الرغم من قلة عدد منظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال دراسات الهجرة وحماية المهاجرين في المنطقة العربية، فإن منظمات المجتمع المدني الحقوقية يجب أن تضيف إلى برامجها الحالية، برامج ترمي إلى تعريف المهاجرين بحقوقهم وواجباتهم، وأن تمد يد العون والمساعدة القانونية لهؤلاء المهاجرين، وعدم الاكتفاء برصد انتهاك حقوقهم في دول الاستقبال، كما يجب على هذه المؤسسات العمل على فتح مجالات التواصل مع المنظمات المماثلة في بلدان الاستقبال؛ من أجل العمل على تفعيل الحماية الوطنية والدولية للعمال المهاجرين<sup>(٦)</sup>.

**واخيراً،** فإن مواجهة مشكلات العمالة في الدول العربية، لا تتحقق بين عشية وضحاها؛ فهذه المشكلات تتسم بكونها ذات طبيعة مركبة؛ لتعدد أطرافها؛ ما يجعل من الصعوبة بمكان الإمساك بجيوطها كاملة، لا سيما أن هذه المشكلات قد تكون سبباً أو نتيجة في آن واحد للخلافات العربية-العربية، إلا أنه يمكن القول، بكثير من التأكد، إن هامش المناورة وتفعيل ورقة العمالة الوافدة يتسم بقدر قليل من المناورة، في غير الأحوال الطارئة، مثل ما تشهده ليبيا وسوريا منذ اندلاع الصراع بهما؛ نظراً إلى ارتباط هذا الملف بالملف الاقتصادي، وعدم قدرة الدول المستقبلية على التخلي طواعيةً عن العمالة الوافدة من جنسية معينة؛ لصعوبة الإحلال بجنسيات أخرى على المدى القريب دون حدوث هزات اقتصادية عنيفة في اقتصادات الدول المستقبلية.

<sup>٦</sup> - أيمن زهري (٢٠١٠) الكفيل، مؤسسة مواطنون من أجل التنمية، القاهرة.